● أخبار قصيرة

تعاون إيراني-عراقي في مجال الإدارة المستدامة للتربة

عقد اجتماع مشترك لمديري المياه والتراب في إيران والعراق بهدف استخدام قدرات إيران في مجال الإدارة المستدامة للتراب.

وأكد رئيس معهد بحوث التراب والمياه في إيران، أثناء تقديمه للمعهد، على تحديد سياسات وخطط وأولويات العمل التنفيذي، وقال: إنجازات معهد بحوث التراب والمياه في تطوير نمط الزراعة في إيران ضروري ويمكن تنفيذه في العراق.

وحدد هادي أسدي رحماني المحاور البرنامجية الاستراتيجية السبعة لمعهد أبحاث التراب والمياه، بما في ذلك الاعتراف بموارد التراب وإمكانات الأراضي، والرصد الكمي والنوعي للتراب الزراعية والمياه، والإدارة الموجهة نحو الطلب للمياه في المزارع وتحسين الإنتاجية، وإدارة التراب والمياه في الظروف المالحة، والاعتراف بخصوبة التراب وإدارتها وتغذية النباتات، ومعرفة وإدارة الكربون العضوي في التراب، ومعرفة وإدارة تلوث التراب والمياه والنباتات في الزراعة.

وأشار إلى أنشطة وأهم إنجازات الأقسام البحثية في المعهد، معرباً عن أمله في التعاون المشترك بين إيران والعراق. كما ذكر مدير مشروع تطوير أنظمة الري الحديثة التابع لوزارة الجهاد الزراعي في هذا اللقاء: أن العراق لديه قدرة جيدة على تقديم الخدمات الفنية والهندسية، ويمكن لإيران أن يكون لديها مشاركة فاعلة وجيدة مع هذا البلد في هذا المجال.

إتفاق إيراني-أرميني لبناء جسر جديد للسيارات

توصلت إيران وأرمينيا إلى إتفاق لبناء جسر جديد للسيارات في ممر نوردوز الحدودي الذي يمتد إلى آغاراك في أرمينيا. وجاء هذا الإتفاق خلال الاجتماع الـ١٨ للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين البلدين، ونص الإتفاق على أن تبدأ وزارات البلدين المعنية العمل على بناء الجسر الجديد خلال شهر من تاريخ توقيع مذكرة التفاهم. وركزت المباحثات بين إيران وأرمينيا على التعاون في مجال تطوير ممرات النقل بين البلدين، خاصة ممر الشمال - الجنوب، وبناء الأنفاق والهياكل الفنية الخاصة، وتصدير الخدمات الفنية والهندسية. ومن أهم مباحث التعاون الثنائي التي تم طرحها في هذه المناقشات، بناء جسر للسيارات جديد عبر ممر نوردوز - آغاراك، وتم الإتفاق على تشكيل فريق عمل فني واقتصادي وتنفيذي مشترك خلال شهر واحد كحد أقصى من تاريخ توقيع مذكرة تفاهم اجتماع الدورة الثامنة عشرة للجنة التعاون المشتركة، فضلاً عن إجراء دراسات الجدوى لهذا المشروع من أجل تقديمها إلى وزارات البلدين المعنية.

ويبنى حالياً ممر الشمال-الجنوب في أرمينيا، بينما تقوم إيران بتصميم هذا الممر أيضاً لتعزيز عبور البضائع والركاب من الخليج الفارسي إلى جورجيا والبحر الأسود.

متواطئة مع الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الفلسطينيين

بنوك بريطانية متهمة بتمويل شركات تسليح صهيونية

الوفاق/وكالات- أعاد الاحتجاج الذي نظمه مئات الناشطين المنددين بالعدوان الصهيوني على قطاع غزة أمام مقر بنك باركليز في كناري وارف، أشهر منطقة للمال والأعمال في العاصمة البريطانية لندن، لفت الأنظار إلى الاتهامات التي طالما وجهتها منظمات دولية مناهضة للعنصرية والظلم، للعديد من المؤسسات المالية في المملكة المتحدة بتمويل شركات التسليح الصهيونية ومشروعات إستثمارية تتم إقامتها في المستوطنات المحتلة.

في السابع من فبراير/ شباط الجاري، أغلق الناشطون المقر الرئيسي للبنك البريطاني الشهير، وطالبوا المارة بإغلاق حساباتهم المصرفية فيه، مؤكدين ضرورة "التوقف عن التعامل مع الفصل العنصري". ولا يبدو أن "باركليز" وحده متهم بالتورط في تمويل عمليات القتل الوحشية التي ينتهجها الاحتلال الصهيوني بحق قطاع غزة، وكذلك إعتداءاته المتكررة على مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وتطاول اتهامات تمويل شركات التسليح الصهيونية والاستثمار فيها، العديد من المؤسسات المالية الكبرى في المملكة المتحدة ومنها، بنوك "لويدز" و"رويال بنك أوف سكوتلاند" و"إتش إس بي سي" و"ستاندرد تشارترد" و"البنك التعاوني"، وفق تقرير صادر عام ٢٠١٧ عن منظمة "الحرب على العوز" التي تحارب أسباب الفقر العالمي وعدم المساواة والظلم، بعنوان "استثمارات قاتلة: تواطؤ بنوك المملكة المتحدة في جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني".

وتعد مقاطعة البنوك البريطانية فعالة للغاية، وفق محللين، فهي تخترق نسيج الوجود الاقتصادي ذاته، وتأثيرها يمتد للعديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتمويلات المصرفية، منها الرهون العقارية والسلع المشتراة للحياة اليومية.

دور "باركليز" في دعم نظام الفصل العنصري

يقول نيل ساموندز، أحد كبار الناشطين في منظمة "الحرب على العوز"، في حديث صحفي: إن المنظمة وشركاءها كشفوا عن الدور الكبير لبنك باركليز في دعم نظام الفصل العنصري الصهيوني والعنف المسلح ضد الفلسطينيين، من خلال بحوث عدة، عرضت تفاصيل مليارات الجنيهات الإسترلينية من الاستثمارات والقروض والخدمات المالية التي يقدمها البنك وغيره من المؤسسات المالية، للشركات التي تزود الكيان بالأسلحة المستخدمة في القمع العنيف وغير القانوني دائماً كما هو موثق بشكل شامل ضد الشعب الفلسطيني.

يضيف ساموندز: إن مؤيدي "الحرب على العوز" احتجوا بالتعاون مع حملة التضامن مع فلسطين وحملة ضد تجارة الأسلحة، وآلاف الأشخاص الآخرين، أمام عشرات الفروع ببنك باركليز في الشوارع الرئيسية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بينما يستمر البنك في التزام الصمت المطبق.

ويشير ساموندز إلى أن هذه الاحتجاجات أصبحت الآن أكثر انتظاماً وأكبر حجماً، وأن الكثير من العملاء يتخلون عن حساباتهم لدى هذا البنك، نظراً لتمويله المتواصل للفصل العنصري وجرائم الحرب، وما يحدث اليوم من أعمال الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين.

ويؤكد ساموندز أنهم سيصدرون قريباً بحثاً محدثاً حول "إدامة بنك باركليز للعنف العنصري والتمييز"، ويقول: "لقد دعم البنك العنصريين البيض في جنوب أفريقيا على حساب أغلبية السكان السود حتى أجبروا على التغيير بسبب الضغط العام... سنواصل ونصعد حملاتنا ضد باركليز حتى يتوقف عن تمويل مثل هذه الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق والممنهجة للقانون الدولي".

"باركليز".. حصص كبيرة وخدمات مالية

وكشف تقرير صادر عن منظمة "الحرب على العوز"، في يوليو/ تموز ٢٠٢٢ بعنوان "بنك باركليز.. تسليح الفصل العنصري"، أن البنك يمتلك حصصاً كبيرة ويقدم القروض والخدمات المالية لتسع شركات على الأقل، بما في ذلك شركة "إلبيت سيستمز" المعروفة بإنتاج الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية المباعة للكيان الصهيوني، وبذلك يتواطأ البنك مع الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الفلسطينيين.

وقد أغلق أعضاء شبكة الاحتجاج "العمل الفلسطيني" مؤخراً، مدخل شركة "إلبيت سيستمز"، أثناء احتجاجهم، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "مورنينغ ستار" البريطانية، ذلك لأن الشركة تزود الجيش الصهيوني بطائرات من دون طيار وذخائر ومركبات قتالية وصواريخ وأسلحة أخرى، ويستخدم الكثير منها في العدوان على الفلسطينيين. وبالتالي، صرح متحدث باسم "العمل الفلسطيني" أنه "بينما تعمل شركات الأسلحة الإسرائيلية على عتبة بابنا، فان الأمر متروك للشعب لاتخاذ إجراء مباشر لإغلاق شركة إلبيت".

ولا تقتصر لائحة التنديد على بنك باركليز، بل تطاول العديد من البنوك والمؤسسات المالية البريطانية، التي توفر الاستثمارات والقروض والخدمات المالية الأخرى للشركات التي تزود الكيان بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية المستخدمة في قتل الفلسطينيين.

واستهدف المحتجون كذلك خلال الأيام الماضية مكاتب بنك "أوف نيويورك ميلون" في مانشستر، شمال غربي المملكة المتحدة، بسبب دور البنك في دعم شركة "إلبيت سيستمز"، واستثمر البنك ما يزيد عن ١٠ ملايين جنيه إسترليني (١٢/٥ مليون دولار) في هذه الشركة.

جيش الاحتلال يكشف غاراته الجوية

وتأتي هذه الإجراءات في الوقت الذي يكشف فيه جيش الاحتلال غاراته الجوية على مدينة رفح جنوب قطاع غزة، التي أصبحت رفح بعد الحرب التي شنها الكيان في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ على غزة، موطناً قسرياً للنازحين من جميع أنحاء القطاع، الذين وصل عددهم إلى أكثر من مليون شخص، يعيشون في ظروف إنسانية قاسية.

ووفقاً لمنظمة "بروفاندو"، وهي مؤسسة بحثية مستقلة، يمتلك بنك باركليز أسهماً تفوق قيمتها ١/٣ مليار جنيه إسترليني (١/٦٣ مليار دولار) في شركات تزود الكيان بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك حوالى ٤ مليارات جنيه إسترليني في القروض والاكتتاب لهذه الشركات العاملة داخل دولة الاحتلال.

وأظهر تقرير نشره تحالف "لا تشتر في الاحتلال" في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣ أن باركليز، هو سادس أكبر دائن في أوروبا للشركات العاملة في المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية المحتلة.

ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وجّهت منظمة "الحرب على العوز" رسالة من الجمعيات الخيرية البريطانية، إلى وزير الخارجية ديفيد كاميرون، تطالب فيها بوقف عمليات نقل الأسلحة البريطانية إلى الكيان الصهيوني، حيث تستمر المملكة المتحدة في المتاجرة بالأسلحة مع إسرائيل وتحميها من المساءلة، وتستثمر الشركات في صناعة وتوريد هذه الأسلحة وغيرها من التقنيات القمعية.

ثغرات قانونية وغياب التدقيق

وعلى الرغم من القواعد واللوائح الصارمة للمملكة المتحدة بشأن تجارة الأسلحة مع الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي، تتيح الثغرات القانونية وغياب التدقيق، التصدير المنتظم للتكنولوجيا والأسلحة العسكرية من المملكة المتحدة إلى العديد من الأنظمة القمعية في جميع أنحاء العالم، مما يجعل حكومة المملكة المتحدة متواطئة مع الانتهاكات وجرائم الحرب التي يرتكبها الكيان الصهيوني.

وكشف تقرير صادر عن منظمة "الحرب على العوز" في ٢٠٠٨، عن تواطؤ البنوك الكبرى مع المملكة المتحدة في تجارة الأسلحة. وعلى الرغم من المطالبة آنذاك بوضع قواعد تنظيمية تضمن منع البنوك من تسهيل جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تجارة الأسلحة أو الاستفادة منها، لا تزال العديد من البنوك متواطئة حتى بعد مرور ما يزيد عن عقد من الزمن.

وأشار التقرير إلى أن الأشكال الجديدة من حرب التكنولوجيا الفائقة تجعل تجارة الأسلحة ليس فقط أكثر ريحية من أي وقت مضى، بل تسمح أيضاً للشركات التي لاتنتج الأسلحة بالتهرب من الكثير من التنظيم والتدقيق. والنتيجة هي صورة للتواطؤ الساحق للبنوك البريطانية الكبرى في القمع العسكري الصهيوني للفلسطينيين.

ولفت إلى أنه كثيراً ما ينظر إلى البنوك على أنها كيانات عملاقة لا تتزعزع، بيد أنه من الممكن أن تتأثر بشكاوى عامة الناس، وخاصة عندما تكون سمعتها كمؤسسات "مسؤولة اجتماعياً" على المحك، مضيفاً: إن الأمر متروك للشعب البريطاني لمحاسبة البنوك الكبرى في المملكة المتحدة على تواطئها في جرائم الكيان ضد الشعب الفلسطيني.

> لايبدو أن "باركليز" وحده متهم بالتورط في تمويل عمليات القتل الوحشية التي ينتهجها الاحتلال الصهيوني بحق قطاع غزة، وكذلك إعتداءاته المتكررة على مناطق الضفة الغربية المحتلة

بهدف إصلاح النظم الغذائية الإقليمية

إيران تشارك في المؤتمر الدولي لمنظمة «فاو»

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" أن إيران سترسل وفداً رفيع المستوى إلى مؤتمر دولي كبير في كولومبو بسريلانكا، في جهد متعدد الأطراف لإصلاح النظم الزراعية والغذائية في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتعقد "فاو"، عقب سنوات من جائحة كورونا وطوارئ تغير المناخ والأسواق والاقتصادات غير المستقرة التي أثرت على ملايين المنتجين والمستهلكين، المؤتمر الإقليمي السابع والثلاثين لآسيا والمحيط الهادئ من قبل الحكومة السريلانكية. والمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ سيعقد في اطار اجتماع وزاري في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ فبراير. ومن المنتظر أن يسافر المدير العام لفاو الدكتور تشو دونجيو للمشاركة في الاجتماع الوزاري، ويترأس الوفد الإيراني نائب وزير الزراعة علي رضا مهاجر. وقال يوباك دوهوج، الممثل المؤقت لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: إن ممثلية منظمة "فاو" في إيران تقوم بتعزيز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتأثيرات تغير المناخ في إيران، الى جانب دعم الزراعة المستدامة وحماية التنوع البيولوجي. وأضاف: إن مشاركة ايران رفيعة المستوى في هذا المؤتمر المهم ستسهل مهمة "فاو" في إيران وفي جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لأن جميع الدول الأعضاء تسعى لتحقيق أهداف مشتركة وصولاً لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، خاصة الأهداف المتعلقة بالجوع والفقر وعدم المساواة. كما أن معظم المواضيع التي تناقش حيوية أيضاً بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبشكل عام، تعد مجالات المحاصيل والثروة الحيوانية والصحة الحيوانية والثروة السمكية وتربية الأحياء المائية والغابات وإدارة المياه وتغير المناخ من الأولويات الرئيسية لإيران.

خلال ١٠ أشهر

عائدات الترانزيت عبر إيران تصل إلى مليار دولار

قال رئيس مصلحة الجمارك: إن إيران شهدت زيادة في الترانزيت بنحو ١٤/٢ مليون طن خلال الأشهر العشرة الماضية، مضيفاً: إن دخل الترانزيت خلال الفترة المذكورة وصل إلى مليار دولار.

وأشار محمد رضواني فر، في تصريحات صحفية، إلى الودائع الجمركية لخزينة البلاد، وقال: كسبت إيران ١٠٠ تريليون تومان من رسوم إدخال السيارات والهواتف المحمولة فوق ٦٠٠ دولار ومن ٢٣ صنفاً جمركياً آخر خلال الأشهر العشرة الماضية.

وذكر رضواني فر أن ضرائب القيمة المضافة تجاوزت عتبة ٩٠ تريليون تومان، وقال: جمعت الجمارك ما مجموعه ١٩٠ تريليون تومان لخزينة الدولة، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ٧٨٪ مقارنة بالعام الماضي ٢٠٢٢، ونمواً في الإيرادات بنسبة ٤٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك أنه تمت للمرة الأولى إضافة الإحصاءات المتعلقة بصادرات النفط والخدمات الهندسية الفنية والكهرباء إلى تقرير الميزان التجاري، وأوضح: رغم أن لدينا ٤٠/٥ مليار دولار صادرات غير نفطية و٥٤ مليار دولار واردات، باستثناء صادرات الأمتعة والخدمات الفنية والهندسية، إلا أن رصيدنا سلبي ١٤؛ لكن باحتساب النفط يصبح ميزاننا التجاري إيجابياً بمقدار ١٧.

ووفقاً لرئيس مصلحة الجمارك، فقد تم تصدير نحو ٧٢ مليون طن من البضائع خلال الأشهر التسعة الماضية مع ١٥ دولة مجاورة، بعائد ٤٤/٣ مليار ريال، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ١٧٪ في الوزن و١٢٪ في القيمة مقارنة بالعام الماضي.

وأشار رضواني فر إلى انخفاض عدد التعاميم المفاجئة، وقال: لقد انخفض عدد التعاميم وتمكنا من إرساء السلام للناشطين الاقتصاديين، مما كان له ردود فعل جيدة للغاية، وتنبأنا بالاقتصاد في قطاع التجارة الخارجية قدر استطاعتنا.